الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٩

مسلحون مجهولون اغتالوا هيئة محكمة جنايات الجنوب

مقتل 4 قضاة لبنانيين على قوس العدالة وإجراءات مشددة في صيدا بحثا عن مرتكبي الجريمة

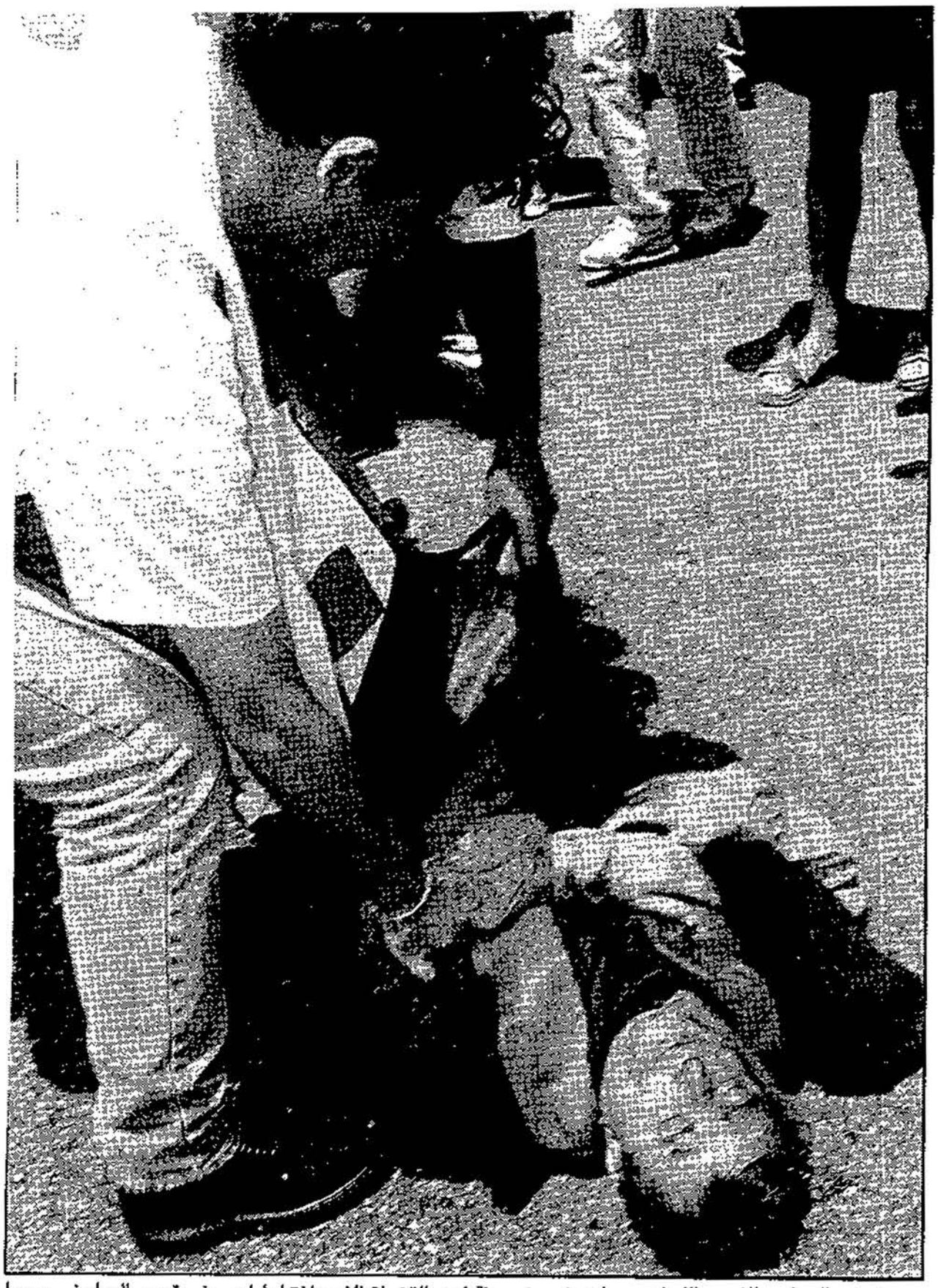

مسعف في الصليب الاحمر اللبناني يساعد في رفع جثة احد القضاة الذين اغتيلوا امس في قصر العدل في صيدا على يد مجموعة مسلحة مجهولة (رويترز)

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

صيدا (جنوب لبنان):
«الشرق الاوسط»

هزّت لبنان أمس جريمة مروعة ذهب ضحيتها أربعة قضاة لبنانيين اثناء انعقاد محكمة الجنايات في مدينة صيدا عاصمة الجنوب اللبناني للنظر في دعاوى قتل وتزوير عملات وسرقة مقامة ضد اشخاص فلسطينيين. ويتوقع ان تؤدي الى فتح ملف أمن المدينة ومخيم عين الحلوة الفلسطيني خصوصاً اذا تبين أن الجناة لجأوا اليه.

وفي التفاصيل أن مسلحين مجهولين توجهوا الى قصر العدل في صيدا ظهر أمس اثناء انعقاد محكمة الجنايات برئاسة القاضي حسن عثمان وعضوية القاضيين عماد شهاب ووليد هرموش والمدعي العام الاستئنافي في الجنوب القاضي عاصم بو ضاهر للنظر في دعاوى قتل وتزوير عملات وسرقة متهم فيها الفلسطينيون خالد عمر العمر وكامل الصديق ومحمد الخطيب ومحمد محمود الكايد.

وقد أطلق المسلحون من مسافة قريبة وابلاً من الرصاص في اتجاه قاعة المحكمة القائمة في الطبقة الارضية من قصر العدل والمطل على الكورنيش البحري للمدينة المؤلف من طبقتين مستخدمين اسلحة رشاشة من طراز «كلاشنيكوف» مما أدى الى مقتل القضاة عثمان وهرموش وبو ضاهر فوراً، فيما توفي القاضي شهاب لاحقاً متأثراً بجروحه. وأصيب المحامي سالم سليم بجروح خطرة. كما جرح الرقيب اول في قوى الامن الداخلي أكرم الاشقر والشرطي علي ريان (وهما من العناصر الامنية المولجة حراسة قصر العدل) وعدد من المدنيين الموجودين في قاعة المحكمة.

وعلى الأثر فرّ المسلحون من المكان. وطاردتهم دوريات من قوى الامن الداخلي لأكثر من ساعة في بعض شوارع المدينة، لكنهم تمكنوا من الفرار الى جهة مجهولة، في وقت ضربت القوى الامنية طوقاً حول مكان الجريمة وقطعت الطرق المؤدية اليه. وتبين ان الجناة تركوا وراءهم رشاشي «كلاشنيكوف» وقذيفة من طراز «لو». الامر الذي دفع المصادر الامنية الى الاعتقاد بان شخصين فقط نفذا الجريمة. وانتشرت في انحاء المدينة وضواحيها حواجز للجيش وقوى الامن الداخلي عمل عناصرها على تفتيش السيارات.

وندد رئيس الجمهورية العماد اميل لحود بالجريمة البشعة. وأجرى اتصالات شملت نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المهندس ميشال المر ووزير العدل جوزيف شاوول ورئيس مجلس القضاء الاعلى منير حنين والمدعي العام التمييزي عدنان عضوم. واطلع منهم على ظروف الجريمة، مبدياً اسفه البالغ لاستشهاد القضاة. وأعطى توجيهاته الى الاجهزة الامنية بوجوب اتخاذ أشد الاجراءات لتعقب الجناة والقاء القبض عليهم وتقديمهم للعدالة. وقال: «ان هذه الجريمة، على بشاعتها وهولها، لن تنال من تصميم القضاء اللبناني على القيام بواجباته بكل شجاعة وتجرد. وإن القضاء سيتابع وبكل حزم اجراءاته كاملة لحماية المجتمع من الجريمة والفساد والانحراف».

وبدوره استنكر رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص الجريمة. وقال: «انه حادث مريع ومؤلم لم نطلع بعد على ظروفه الكاملة بانتظار التحقيق الذي يجري في شأنه. واننا نستنكره أشد الاستنكار. ونؤكد أن يد العدالة ستطال المسؤولين عنه وتنزل بهم العقاب الذي يستحقون».

وعلى أثر تبلغه بالحادث طلب وزير الداخلية ميشال المر من محافظ الجنوب فيصل الصايغ، دعوة مجلس الامن الفرعي في الجنوب الى الانعقاد فوراً وإبقاء جلساته مفتوحة لاتخاذ الاجراءات والتدابير الآيلة الى كشف ملابسات الجريمة والعمل بكل حزم وباقصى سرعة على توقيف الفاعلين واحالتهم الى المراجع القضائية المختصة.

وكلف المر المفتش العام لقوى الامن الداخلي التوجه فوراً الى مدينة صيدا لإجراء تحقيق مع القوى الامنية المولجة حراسة قصر العدل هناك.

وزار وزير العدل جوزف شاوول صيدا بعد ظهر أمس يرافقه القاضي عضوم ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود، وتفقدوا مكان الجريمة واشرفوا على التحقيقات لكشف مرتكبيها ومعرفة ملابساتها.

وعقد مجلس القضاء الاعلى اجتماعاً طارئاً برئاسة القاضي منير حنين وأصدر البيان الآتي:

«على أثر الفاجعة التي حلت بالقضاء وبالوطن والتي أدت الى استشهاد بعض قضاتنا الشجعان خلال ممارستهم عملهم بكل تفان ومسؤولية وهم: القاضي حسن عثمان الرئيس الاول الاستئنافي في الجنوب والقاضي عماد شهاب مستشار محكمة الجنايات في الجنوب، والقاضي وليد هرموش، رئيس الغرفة الابتدائية ومستشار محكمة الجنايات في الجنوب، والقاضي عاصم بو ضاهر المحامي العام الاستئنافي في الجنوب.

اجتمع مجلس القضاء الاعلى يوم الثلاثاء (امس) الواقع فيه 1999/6/8 وقرر ما يأتي:

1 ـ يعلن المجلس استنكاره الشديد للجريمة النكراء التي أودت بحياة أربعة من خيرة القضاة في لبنان. ويستنكر بالشدة ذاتها ما خلفته الجريمة من ضحايا من غير الوسط القضائي.

2 ـ يعلن المجلس الحداد على أرواح الضحايا جميعاً. وهو لأجل ذلك يدعو الى تعليق الجلسات في قصور العدل في لبنان لمدة ثلاثة أيام اعتباراً من يوم الاربعاء الواقع فيه 1999/6/9.

3 ـ يعتبر المجلس أن هذه الجريمة لم ترتكب بحق القضاء وحسب، انما بحق الوطن ايضاً.

4 ـ يؤكد المجلس ان هذه الجريمة، على ضخامتها، لن تثني قضاة لبنان عن متابعة القيام بواجباتهم وتضحياتهم المستمرة، بالرغم من المعاناة والالم اللذين يشعرون بهما في هذه اللحظات الحرجة.

5 ـ يرفع المجلس، الذي يعتبر نفسه مصاباً بقدر اصابة عائلات الزملاء الشهداء، أسمى آيات التعزية الى هذه العائلات المفجوعة.

6 ـ يفخر المجلس، في كل حال، بكل قاض دفع به الواجب الى هذه الدرجة العليا من درجات الاستشهاد، ويعتبر أن ذكرى الزملاء الاعزاء باقية على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مر الزمن.

7 ـ يبقى المجلس جلساته مفتوحة لمواكبة التطورات. وهو سيسعى حثيثاً مع الاجهزة المختصة كافة لكشف ملابسات هذا الجرم البشع تمهيداً لتطبيق القوانين السارية.

8 ـ يعلن المجلس أخيراً ان وزير العدل أبلغ تضامنه مع الجسم القضائي ومع المقررات التي يتخذها مجلس القضاء الاعلى في هذه المناسبة المفجعة».

ولاقت الجريمة موجة استنكار رسمية وسياسية وشعبية عارمة، وصدرت مواقف تندد بها وتطالب بكشف مرتكبيها وانزال اشد العقوبات بهم».

واستنكر النائب محمد عبد الحميد بيضون باسم حركة «أمل» هذه الجريمة «التي لم يشهد لبنان سابقة لها طوال أصعب المراحل التي مر بها». وقال «ان الاستنكار لا يكفي في اجواء احداث بهذه الخطورة تطال سلطة اساسية في السلطات اللبنانية هي السلطة القضائية، وتطال معها كل مؤسسات الدولة اللبنانية وهيبتها. ولا شك في أن مخططي ومنظمي هذه الجريمة يقصدون في هذه المرحلة الا يفرح لبنان بانتصار مقاومته وتحرير منطقة جزين. وهو انتصار عزز الثقة بلبنان وبدولته ومؤسساته». ورأى أن هذه الجريمة «تصب في خانة تقوية الموقف الاسرائيلي».

وأفاد: «اننا نريد تأكيد التضامن ووحدة موقف اللبنانيين حول الدولة ومؤسساتها وتأكيد دعم القضاء في عمله الذي هو أساس حضور الدولة وسيادتها. واننا نطلب من كل اجهزة الدولة استنفار قواها وامكاناتها للضرب بيد من حديد العابثين بأمن اللبنانيين وبهيبة الدولة، مع علمنا المسبق بأن هذا النوع من الجرائم وراءه اجهزة وامتدادات تمارس كل انواع التمويه وطمس الحقائق».

وندد النائب عبد اللطيف الزين بالجريمة قائلاً: «اننا على يقين من أن الدولة ستقوم بما يمليه عليها الواجب نظراً لهول هذا الحادث ونظراً لانه اذا ما مس القضاء في بلد، مس البلد بأسره، فكيف اذا يقتل القضاة وهم جالسون على قوس العدالة».

وقال رئيس لجنة الادارة والعدل في البرلمان اللبناني شاكر أبو سليمان «قليل أن نقول ان هذه الحادثة او هذه الجريمة مستنكرة، هذا كلام عام لا يفي بالغرض، هذه الجريمة تقوض اركان النظام والدولة والامن في لبنان، فاما أن تسعى الدولة بكل قواها الى الاقتصاص السريع من المجرمين والى مطاردتهم حيثما وجدوا، وفي أي بقعة من لبنان، وطالما أن هناك جزراً أمنية في لبنان لا تصل اليها الدولة، فلا يمكن ان ننشئ دولة. وهذه حقيقة يجب أن يعرفها جميع الناس. فإذا لم يكن هناك نظام وقانون يطبقان على الجميع فلا يمكن قيام الدولة والقانون، نحن في انتظار العدالة، وفي انتظار ردود فعل الدولة، وفي انتظار أن يدخل الامن والنظام الى كل البقع الامنية اينما وجدت فوق الاراضي اللبنانية».

وطالب النائب علي الخليل بـ«الضرب بيد من حديد على المجرمين الذين اقدموا على هذه الجريمة الشنعاء التي لا تمس العدالة فحسب، انما تمس لبنان المؤسسات ولبنان الدولة». وقال: «يجب ان تلجأ الدولة الى الوسائل المتاحة كافة للقبض على المجرمين وانزال القصاص بهم كي لا تسجل هذه السابقة الخطيرة في الاعتداء على الجسم القضائي الذي يمثل ضمير لبنان».

وقال النائب روبير غانم: «ان هذه المجزرة هي جريمة بحق لبنان وبحق القضاء. وقد وقعت في الوقت الذي بدأ فيه عهد الاصلاح، وقيام دولة المؤسسات والقانون، ونطلب من الدولة اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لمحاكمة ومحاسبة الفاعلين مهما علا شأنهم».

وقال النائب حسن علوية: «اننا لا نتصور بشاعة هذه الجريمة التي وقعت بحق لبنان وبحق أمنه وسيادته وعدالته. ونطالب من هنا الدولة اللبنانية بانزال اشد العقوبة والاقتصاص من القتلة الذين اعتدوا على حرمة القضاء والعدالة في لبنان، ونستمطر شآبيب الرحمة لشهداء العدالة في لبنان».

وطالب النائب بطرس حرب السلطات المختصة بـ«إجراء التحقيقات الفورية لكشف ملابسات هذه الجريمة النكراء والفاعلين والمتدخلين والمحرضين». وقال: «انها جريمة طالت الجسم القضائي بكامله والعدالة في لبنان، وهي تطال في الوقت نفسه صورة لبنان وصورة الامن فيه وصورة مؤسساته، مما يدفعنا الى طلب الضرب بيد من حديد على كل من يحاول العبث بمسيرة تثبيت دولة العدالة والامن».

وأمل «أن تكون هذه الجريمة البشعة هي الاخيرة في سلسلة المآسي التي عاشها لبنان، وأن تكون الحلقة الاخيرة في هذه السلسلة المؤلمة»، كما تمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وزارت رئيسة لجنة التربية والثقافة في البرلمان النائبة بهية الحريري قصر العدل في صيدا. واعتبرت «أن الحادث خطير وهو غير مرتبط بمحاكمات لانه لم تكن هناك محاكمات مهمة قد حصلت، وأعتقد أن المقصود هو أمن المدينة واستقرارها».

واعتبر النائب سليمان كنعان أن ما حصل في قصر عدل صيدا «انما هو اعتداء على الجسم القضائي برمته، بما يمثل من ثقل معنوي ومادي في بناء لبنان العدالة والحق». ولم يستبعد ان تكون لهذه الجريمة علاقة مباشرة بما يحدث في جزين خصوصاً أنها تأتي في غمرة الفرح الذي يعيشه كل لبنان بالتحرير الذي كان ثمرة تضافر الجهود.

ودعت «الاحزاب والقوى الوطنية والاسلامية» في مدينة صيدا الى الاضراب غداً في المدينة احتجاجاً على «الاعتداء السافر على حرمة القضاء».

وأصدرت الاحزاب بياناً بعد اجتماع عقدته في منزل النائب مصطفى سعد وحضرته فعاليات المدينة طالبت فيه السلطة بمواجهة هذا الحادث وغيره من الاحداث التي حصلت في المدينة وجوارها بأقصى الحزم والمسؤولية لكشف الجهات التي تقف وراءها».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية